*العلاقة بين الفعل والفاعل*

*بحث في النحو*

*إعداد/ منى السيد عوض إبراهيم*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*Mona\_aoud@yahoo.com*

***خلاصة—هذا البحث يبحث في العلاقة بين الفعل والفاعل.***

*الكلمات المفتاحية: المبالغة، الأصل، الأفعال.*

# ***المقدمة***

معرفة أسس العلاقة بين الفعل والفاعل، العامل الأساسي في الفاعل إنَّما هو الفعل، تقول: قام زيدٌ، فـ"زيد" فاعل، وفعله العامل فيه هو "قام" و"قعد" و"جلس"، جلس زيد، قام زيد، مات زيد رحمه الله.

العامل الذي أحدث الرفع في "زيد" هو الفعل، والفعل هنا عمدة في العمل، وهو الأساس في العمل، معنى ذلك أننا أمام ما يشبه الفعل، أو أمام المحمول على الفعل في العمل.

1. *المقالة*

نوعا العلاقة بين الفعل والفاعل (من حيث النوع):

ذكرنا أنَّ البقاء قد اعترض على تعريفٍ قد يكون له تاريخٌ قديمٌ وحدث فيه لبس، وهو أنَّ الفاعل مَنْ وُجِدَ منه الفعل على سبيل الحقيقة وغيره محمول عليه، وذكرنا ما ذكره السيوطي في همعه، وأنه قال: هو العامل المفرغ، وما ذكره من قول الله تعالى: {ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ} [الأنبياء: 3] وخرج الآية بناءً على هذا التعريف؛ لأنَّ الفعل "أسروا" ملتبس بواو الجماعة، فهو غير مفرغ لـ{ﭪ ﭫ} حتى يكون فاعلًا له، وإنما هو بدلٌ من واو الجماعة على قول. وهناك مَنْ يرى أنَّ الواو ليست واو الجماعة.

غاية ما هنالك أن نعلم أن هذا التعريف إنَّما هو لغويٌّ من حيث الأصل والأصالة، وأما التعريف النحوي فقد بدأه العلامة العكبري بقوله: الفاعل عند النحويين الاسم الذي أُسند إليه الفعل.

العامل الأساسي في الفاعل إنَّما هو الفعل، تقول: قام زيدٌ، فـ"زيد" فاعل، وفعله العامل فيه هو "قام" و"قعد" و"جلس"، جلس زيد، قام زيد، مات زيد رحمه الله.

العامل الذي أحدث الرفع في "زيد" هو الفعل، والفعل هنا عمدة في العمل، وهو الأساس في العمل، معنى ذلك أننا أمام ما يشبه الفعل، أو أمام المحمول على الفعل في العمل.

ما يشبه الفعل في العمل:

أولا: المصدر:

وذلك كما في قوله تعالى: {ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ} [الحج: 40] {ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ} [البقرة: 251]، فكلمة {ﮱ} إنَّما هي مصدر، والفعل دفع، وكان سيبويه يذكرها على قراءة مَنْ قرأ وهي سبعية: "وَلَوْلَا دِفَاعُ اللهِ"، وهذه شاهد على أن الفعل "دَفَعَ" إما أن يكون مصدره "دَفْع"، وإما أن يكون مصدره "دِفَاعًا" كـ"قتل" و"قتال"، وهذا يُذكرك بدرس الصرف الكبير في المصادر أن مصادر الثلاثي ليس لها قاعدة مطّردة، وإنما هي سماعيّة.

ومعنى سماعيّة: أننا لا نعطي آذاننا لكل مستحدثٍ بكلامٍ، وإنما المسموع والمعول عليه هو ما كان في زمان الاحتجاج وليس في زمان الضياع للغة والمعاني، ونقل الكلمات التي لا يُعرف أصلها.

ورحم الله سيبويه، في مواضع لا تحصى من كتابه: فيقول مثلا: وحدثني مَنْ لا أتهم، ونقل عن قومٍ من العرب يوثق بعربيتهم.

فالأمر ليس سهلًا، وإنما لا بد من النقل عن الثقات حتى تثبت اللغة، وحتى يحافظ الناس على ألسنتهم صونًا لكتاب ربهم الذي من أجله وُضِعَ النحو والصرف وسائر العلوم.

الثاني: اسم الفاعل:

وذلك كما آية النحل؛ حيث يقول ربنا تعالى: {ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ} [النحل: 13]، فمختلف: اسم فاعل، و{ﮤ} وجاءت النون مضمومة، فما سبب هذه الضمة؟ ما الذي رفعه؟

إن بحثت عن الفعل لا تجد فعلًا، وإنما تجد كلمة مختلفا، و{ﮰ} تصنيفها اسم فاعل. فهل يعمل اسم الفاعل عمل الفعل؟

الجواب: نعم؛ إذن المصدر كما في قوله تعالى: {ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ}، واسم الفاعل: {ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ}.

الثالث: الصفة المشبهة:

وذلك كما في مثال سيبويه: مررتُ برجلٍ حسنٌ وجهُهُ، أنت تقول: وجهُهُ، فما الذي جعلك تقول: وجهُهُ؟ كالسؤال الذي سألناه آنفًا ما الذي جعلك تقول: {ﮱ}؟ ذلك أن كلمة "وجهُهُ" فاعل. فما الذي أحدث الرفع فيه؟

الجواب: "حسنٌ"، و"حسن" "فَعَل" من الحُسن، صفة مشبهة، أي: مشبهة باسم الفاعل.

الرابع مما يُحمل على الفعل ويعمل عمله: أمثلة المبالغة:

وهو ما ذكره السيوطي بالأمثلة، قال: والأمثلة... وهي المشهورة، منها خمسة أبنية تقول: فَعُول، فَعِيل، فَعّال، مِفْعَال، فَعِل، مرة أُخرى: فعول: صبور، فعيل: كريم، فَعّال: كَذّاب، مَشّاء {ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ} [القلم: 10] حلّاف على وزن فَعّال {ﯦ ﯧ} [القلم: 12] ومِفْعَال مِعْطَاء، وفَعِل كحذر.

إذن نحن نقول: الأمثلة أيضًا كذلك تعمل عمل الفعل فترفع الفاعل، تقول: هذا صبورٌ قلبه، وهذا صبورٌ أخوه، فصبور على وزن فعول من أبنية المبالغة، وأخوه فاعل لصبور، أي الذي أحدث فيه الرفع هو المثال المبالغة، صيغة المبالغة صبور، وكذلك اسم الفاعل، ولدينا الشاهد المذكور في جميع كتب النحو:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فهيهات هيهات العقيق وأهله | \* | .... .... .... .... |

وفي رواية:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فهيهات هيهات العقيق ومَنْ به | \* | وهيهات خِلٌّ للعقيق نواصله |

وفي رواية: "نحاوله"، فهيهات الأولى: اسم فعل، وهيهات الثانية: توكيد لفظي، والعقيق: مرفوع لأنه فاعل، وعامله: هيهات الأولى؛ لأن هيهات الثانية توكيدٌ لفظيٌّ لـ"هيهات" الأولى، ورحم الله ابن مالك، حيث قال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الفَاعلُ الذِي كَمرفوعَي أتَى | \* |  زَيدٌ مُنِيرًا وَجهُهُ نِعمَ الفَتَى |

في هذا البيت من الألفية نرى قضية الأشموني حيث يقول: المراد بالمرفوعين زيد والفتى، ونحن نقول: ما هكذا أراد ابن مالك، ورحم الله الأشموني؛ لأننا نتعرض في هذا المبحث، وفي تلك التطبيقات إلى ما يعمل عمل الفعل، إلى ما ينوب عن الأصل، إلى ما يعمل بالحمل إلى ما يقوم مقام الفعل، والذي يقوم مقام الفعل: المصدر، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، والأمثلة التي هي أمثلة المبالغة، واسم الفعل، فحين يقول ابن مالك:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الفَاعلُ الذِى كَمرفوعَي أتَى | \* | .... .... .... .... |

مرفوعين اثنين أتى زيدٌ؛ إذن الفاعل: زيدٌ. منيرًا وجهُهُ، الفاعل وجهُهُ، هل معنى هذا أن الفتى لفظة لا تُعرب فاعلًا في بيت الألفية؟

الجواب: نعم، الفتى تعرب فاعلًا.

هل يقصد ابن مالك بهذا البيت أن يقول لنا: إن من الأفعال العاملة التي تعمل الرفع في الفاعل ما يكون مشتقًّا وما يكون جامدًا؟

لا، إنَّما أراد ابن مالك أن يقول لنا: زيد فاعل عامله الفعل "أتى"، و"وجهُهُ" فاعل عامله منيرًا وهو اسم فاعل، كأن ابن مالك يقصد بهذا البيت بيان العامل بغض النظر عن اشتقاق الفعل وجموده، أي فرق بين نعم وبين أتى في رفع الفاعل؟ لا فرق، إنَّما هنا فرق بين زيد المرفوع بـ"أتى" وبين وجهُهُ المرفوع بمنير؛ لأن زيد المرفوع بـ"أتى"، إنَّما هو فاعل مرفوع بفعل، وجهُهُ المرفوع بـ "منير"، إنَّما هو فاعلٌ مرفوعٌ بوصفٍ يرفع الفاعل كما يرفعه الفعل، ونقول: زيد فاعل، منيرًا: حال، وجهُهُ: فاعل، والفتى: فاعل لنعم؛ إذن في بيت ابن مالك ليس لدينا فاعلان، وإنَّما لدينا ثلاثة، وابن مالك نبهنا إلى اثنين، فقال: "الفاعل الذي كمرفوعي" إذن قال: مرفوعي وذكر ثلاثة، حين نأتي نحن ونختار لا بد أن نختار المرفوعين، ولا بد أن ندرك أي فرقٍ بين زيد وبين وجهُهُ؛ لأنّا لو اخترنا الفتى كأنّا اخترنا زيد، غاية ما هنالك أن زيد معرف لأنه علم، وأنَّ الفتى معرف بالألف واللام، لكن لا يقصد ابن مالك أن نتقصى بيته، وأن نستقرئه، وأن نستنتج أي فاعل نلقاه أمامنا مرفوعًا. لكنه لو لم يكن ناظمًا ألفية لقال: الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيدٌ منيرًا وجهُهُ، لكن هذا ليس نظمًا كاملًا، فقال: نعم الفتى، ونحن ها هنا نقول: الفاعل الأول هو زيد فاعل بـ"أتى"، والفاعل الثاني هو وجهُهُ وهو فاعل بـ"منيرًا" الذي هو اسم فاعل.

كذلك مما يشبه الفعل: الظرف:

ذكره السيوطي في (همع الهوامع)، وذكره الأشموني، والصبان في تعقيبه على الظرف والجار والمجرور: الظرف نحو: أعندك زيد، والجار والمجرور كما في آية إبراهيم: {ﯕ ﯖ ﯗ} [إبراهيم: 10] ماذا قال الصبان؟

قال: وهذان بحسب الظاهر، وإلا ففي الحقيقة: العامل في الفاعل متعلق الظرف وشبهه، وأنتم تعلمون كائن أو مستقر، وهذا الذي يتعلق به الظرف والجار والمجرور.

وهنا مسألة حولها سؤالان، والإجابة عنهما في اختصار.

السؤال الأول: ما الذي يخرج من أصلي الصيغة في تعريف النحاة وبالذات السيوطي في (همع الهوامع)؟

والجواب: يخرج عنه نائب الفاعل، فأنت حين تقول: فُهِمَ المعنى وحُصِدَ الزرع، إنَّما بنيت الفعل من صيغة أصلية من أجل حذفٍ قد حدث، فأنت تقول: فُهِمَ المعنى، وحُصِدَ الزرع ضممت الأول وكسرت ما قبل الآخر.

السؤال الثاني: ما الذي يخرج من قول النحاة: فعل تام؟

والجواب: يخرج الناقص، والحق أن كان وأخواتها لا يعرب ما بعدها فاعلًا لهذا السبب، وإنما يُعرب اسمًا لها، {ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ} [الفرقان: 70] في آية النساء مثلًا، {ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ} [النساء: 100] فأنت تعرب لفظ الجلالة {ﯶ} اسمًا لـ"كان"، ولا تعربه بضم الهاء على ألا نافية فاعلًا؛ لأنَّ الفعل "كان" ناقصٌ ليس تامًّا، ويذكر أبو البقاء: أن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل.

لسيبويه عبارة جميلة يقول: بمنزلة الكلمة، وبمنزلة الحرف الواحد، وبمنزلة العجز من الصدر، يعني من ذلك المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، ومن ثَمّ كان ذلك هو المانع للفصل بين المتضايفين -المضاف والمضاف إليه.

نوعا العلاقة بين الفعل والفاعل من حيث إفراد الفعل (من حيث العدد):

تقول في الأصل الأصيل: ضربت، فتجد ثقلًا، فهل تُلقي بضربت عرض الحائط؟ وماذا تفعل في أكلت؟ إنك تحتاج إلى أن تُعبّر عن نفسك، وأن تسند الفعل إثباتًا أو نفيًا إليك، تقول: ما أهملْت؟ فكيف تقول: ما أهملَتُ؟ هذه صعبة، وكيف تقول: ما قصرَتُ؟ قصر فعل ماض إذا أسندتها إلى نفسك، أو إلى نا الفاعلين، أو إلى نون النسوة، أي: إلى أحد هذه الضمائر الثلاثة؛ فأنت في حاجة إلى أن أنت تُسكن آخر الفعل، وقد كره العرب الانتقال من حركة إلى حركة فأبدلوا.

إذن، أبو البقاء يأخذ هذه الظاهرة اللغوية ويتخذ منها دليلًا على أن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل؛ يقول: إن الفعل يُسكن لضمير الفاعل، وهل يتغير الفعل من أجل شيءٍ أجنبيٍّ عنه، كأنه يريد أن يربطنا مرة أخرى وثانية وثالثة بما أقوله وهو علاقة اللغة بالحياة.

يقول: إن آخر الفعل يُسكن لضمير الفاعل؛ لئلا يتوالى أربعة متحركات مثل: ضربت وضربنا، ولم تسكنه مع ضمير المفعول، أنت تقول: شيخنا وعظنا، لكنك تقول: وعظنا تلاميذنا، قال: لأنه في حكم المنفصل، فدل ذلك على أن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل.

علاقة رفع الأمثلة الخمسة:

الأمر الثاني الذي جعله العكبري دليلًا على هذه العلاقة بين الفعل والفاعل، وهي: علاقة الجزء بجزئه، قال: إنهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما، أي: مع فصل الفاعل بين الفعل يكتب وبين علامة إعرابه، وهي النون إذا قلت: يكتبون، الفاعل واو الجماعة، وقد فصل بين الفعل يكتب وبين علامة الإعراب التي لا تكون إلا آخر الكلمة المعربة، وقد قيل في تعريف الإعراب: تغيير أواخر الكلم، وفي البناء: ثبوت أواخر الكلم، فكأن علامة الإعراب وعلامة البناء إنَّما تكون آخر الكلمة المعربة، فإذا رأيت كلمة فصلت بين هذا الآخر وبين الذي قبله تبين لك أنَّ هذه الكلمة بالضرورة لا يمكن أن تكون أجنبية، وبناء عليه فليس قولنا: الأجنبي هنا مسوغًا أو موافقة لأبي البقاء فيما قال بأن الفاعل كجزء، يكفينا أنه استعمل الكاف، أي: أنه حمل ذلك على التشبيه لا على الحقيقة المطلقة.

وشاهد أبي البقاء العكبري أنه قال: إنَّ الفاعل الذي هو ألف الاثنين إذا قلت: أنتما تذهبان، ألف الاثنين فاعل، وقد فصل هذا الفاعل بين الفعل الذي رآه أبو البقاء تذهب، وبين النون التي رآها أبي البقاء آخر الفعل، والنون ليست من الفعل، وإنما هي علامة جاءت على إعرابه، يعني هي ليست كالضمة إذا قلت: أنت تذهبُ، تذهبُ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والضمة على آخر، لكنك إذا قلت: أنتم تذهبون، فإن الفعل في الحقيقة تذهب، فلما أُسند إلى واو الجماعة أخذ الناس يسألون: ما علامة الإعراب إذن، أهي واو الجماعة؟ كيف تكون علامة، وهي فاعل، إنها معربة، وليس معنى قولي معربة أنها مثل محمد وزيد، وإنما فاعل، وإن كانت مبنية فهي في محل رفع، فلما أخذوا يسألون، وما علامة الإعراب؟ فقالوا: نثبت نونًا، هذه النون جعلها أبو البقاء حرفًا أصليًّا للفعل، وجعل الفاعل حائلًا بينها وبين الحروف التي سبقتها، والحروف التي سبقتها في نحو: يكتبون آخرها الباء، والباء آخر هذا الفعل، ومن ثَمّ لزم أن نعلم أن قول أبي البقاء يحتاج إلى مناقشة؛ لأنه قد بالغ.

يكفي أن يقول كما قال سيبويه: إنَّما يحتاج الفعل إلى الفاعل، فأنا إذا أعددت الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة أخذته من سيبويه، فقلت: إنَّما يحتاج الفعل إلى الفاعل، لكن المبالغة عند أبي البقاء أفادتنا دراسة ومراجعة ونقدًا، الله -تبارك وتعالى- يقول: {ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ} [البقرة: 24] جاءت الأمثلة الخمسة {ﯹ} مجزومة بـ"لم"، و{ﯻ} منصوبة بـ"لن"؛ إذن المجزومة {ﯹ} بعد {ﯸ} وعلامة الجزم حذف النون التي تثبت لو أننا قلنا في غير القرآن: أنتم تفعلون، علامة الجزم إذن حذف النون وواو الجماعة فاعل، وكذلك في قوله تعالى: {ﯺ ﯻ} تفعلوا: منصوب وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، وواو الجماعة فاعلٌ مبنيٌّ في محل رفع، ومعنى ذلك كما قال أبو البقاء: أن الواو التي هي واو الجماعة فاعل وقد فصلت، هذه الواو بين الفعل وبين النون التي هي علامة الرفع -أي: علامة الإعراب- وعلامة الإعراب تكون آخر الكلمة، فمعنى ذلك: أن آخر الفعل هو الفاعل، فهو بمثابة عجز الكلمة.

العلاقة بين الفعل والفاعل ومدخل التوكيد فيها:

استدل أبو البقاء على أنَّ الفاعل مع الفعل كالكلمة الواحدة بالعطف على الضمير المتصل.

معنى ذلك: أن العطف على الضمير المتصل لا بد أن يكون بالتوكيد، يعني أنت تقول: فعلت، فإن أردت أن تعطف قلت مثلًا: فعلت أنت وزيد، تعطف على الضمير بعد توكيده، لجريانه مجرى الحرف من الفعل واختلاطه به، يعني فعلت التاء اختلطت بالفعل فعل، استدل بذلك أبو البقاء على أن الضمير الذي هو فاعل مثل الحرف الذي امتزج بالفعل، فلا يصح العطف عليه من غير توكيد؛ إذن هو يريد أن يؤكد أنه لا بد أن تؤكد في ضمير الرفع توكيد الضمير المتصل لا خلاف بين النحويين في أنه يؤكد مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا بضمير الرفع المنفصل، وذلك: لقيتك أنت، ومررت بك أنت، وهكذا، لكن أنت تقول: {ﯖ ﯗ ﯘ} [البقرة: 35] إذا أتيت بالفعل وكان فاعله مستترًا، فيجب أن يؤكد هذا الضمير المستتر.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ